جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات
صادر
رقم ٧٤٢ | التاريخ ١٩/٨/٢٠٢٦ | المرفقات —

إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

السيدة الأستاذة المحاسبة / رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للإتصالات

تحية طيبة .. وبعد ،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه تقريرى مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة والمجمعة الدورية المختصرة للشركة المصرية للإتصالات فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام..

تحريرا فى : ١٩ / ٨ / ٢٠٢٦

الوكيل الأول

مديرة الإدارة

نبيله محروس حلمى

(محاسبة / نبيله محروس حلمى)

ياسمين

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

تقريـــر الفحص المحدود

للقوائم المـــــالية الدورية المستقلة المختصرة

للشركة المصرية للإتصالات فى ٢٠٢٦/٦/٣٠

إلى الســـادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المستقلة المختصرة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية " في٢٠٢٦/٦/٣٠ وكذا قوائم الارباح أو الخسائر والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠).

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة المختصرة عمل إستفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي فأن أعمال الفحص المحدود قد لا يمكننا من الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة.

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

فى ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المستقلة المختصرة نشير إلي ما يلي :-

١- تضمين حسابات الأصول الثابتة نحو ١.٣ مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف

فيها، وجدير بالذكر أنه قد ورد بالشهادات الصادرة من مصلحة الضرائب العقارية عن وجود بعض الأراضي بمساحات مختلفة مسجلة باسماء أشخاص أو منافع عامة.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها، وقد قامت الشركة بإصدار قرار إداري في ٢٠٢٦/٤/١٩ لحصر وجرد جميع الأراضي والمباني ودراسة الموقف القانوني لها تمهيداً لتقنين أوضاعها، هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

ونشير في هذا الشأن إلي وجود العديد من المطالبات الواردة من بعض الجهات الحكومية وكذا التعديات علي بعض أملاك الشركة تتمثل فيما يلي:

- نحو ٩٢٦.٤ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع والمقام عليها بعض سنترالات الشركة والمدرجة ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (إسكندرية ووجه بحري – أسيوط– قطاعى وسط وشرق الدلتا)، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات، وكذا عدم تجديد بعض عقود حق الإنتفاع بمناطق الصعيد، مما حدا ببعض الجهات إلى رفع دعاوي ضد الشركة ومازالت متداولة بالقضاء ، فضلا عن قيام الشركة بسداد بعض المبالغ كريع على بعض الاراضى بإحدى المحافظات بناء على الأحكام الصادرة فى هذا الشأن .
- وجود العديد من التعديات علي بعض أملاك الشركة بمناطق الشركة المختلفة (أراضي- مباني – سنترالات) مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ ومن أمثلة ذلك:-

أ- نحو ١٥.٣ مليون جنيه القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ لارض حي شرق مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

ب - نحو ٥.٢ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراه منذ عام ٢٠٠٧ والتى صدر بشأنها أحكام إستئناف ضد الشركة إلا ان الشركة نقضت الحكم أمام محكمة النقض واعادت الدعوي مجدداً إلي محكمة الإستئناف ومازالت متداولة، كما رفعت الشركة دعوي ضد بائعي الأرض وأفادت الشركة بردها علي تقرير الفحص المحدود علي القوائم المالية في ٢٠٢٦/٣/٣١ بأن محكمة الإستئناف بجلستها المؤرخة في ٢٠٢٦/٥/٦ أصدرت حكماً بوقف الدعوي "تعليقياً" لحين الفصل في الدعوي الأصلية.

نوصي بالالتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي ، وموافاتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية والطعون المرفوعة بشأن بعضها واتخاذ اللازم لتجديد عقود حق الانتفاع قبل انتهائها وسداد المستحق عليها، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضي المملوكة للشركة، والالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها بشأن الإفصاح المشار إليه عاليه.

٢- تضمن حساب الأصول الثابتة تكلفة نادي الشركة بالمعادي البالغة نحو ٢.٨مليار جنيه وبلغ مجمع الإهلاك عنها بنحو ٢٠٧ مليون جنيه، وقد تبين بشأن ذلك ما يلي:

- عدم تقنين وضع أرض النادي والمخصصة للشركة من مصلحة الأملاك الأميرية لإقامة محطة لاسلكية عليها منذ عام ١٩٥٥والذى تم الاشارة فى التخصيص المشار اليه انه فى حالة إستخدامها في غير الغرض المخصصة لاجله ترد إلى مصلحة الاملاك الاميرية .

- تضمنت أصول النادى نحو ١٠٢ مليون جنيه القيمة الحالية لحق الإنتفاع للأرض التى تم استئجارها لمدة ٢٠ عام من وزارة الإتصالات لإنشاء وإدارة وتشغيل مراكز تدريب مفتوحة فى مجال الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات ،وقد تبين قيام الشركة باستخدام الأرض فى غير الغرض المخصصة من اجله بالمخالفة للبند رقم (٤) من التعاقد المبرم بين الشركة ووزارة الإتصالات ،وكذا الموافقة الصادرة من الهيئة العامة للإستثمار بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٥ مما قد يعرض الشركة لسحب الارض وما عليها من إنشاءات طبقا لما يقضى به البند رقم ١٥ من التعاقد المشار إليه .

- قيام الشركة المصرية للإتصالات بالتعاقد مع شركة تى إى للإستثمار الرياضى (المملوكة للشركة بنسبة ٩٩.٩٩%) يحق بموجبه للأخيرة استغلال النادى فى الغرض المخصص من أجله ، ولم نتحقق من مدى تناسب العائد السنوى المستحق مقابل التكاليف التي تتكبدها الشركة ولم تقم الشركة المذكورة بسداد حق الانتفاع المستحق عليها من ٢٠٢٤/٤/١ حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ والبالغ نحو ١٩٨مليون جنيه وذلك بالمخالفة للبند ٣/٧ من عقد حق الانتفاع والذى يقضى بتحصيل مقابل حق الانتفاع مقدما ودون تاخير، وقد أفاد رد الشركة علي تقريرنا علي فحص القوائم المالية في ٢٠٢٦/٣/٣١بأنه " يتم التنسيق مع الشركة المذكورة لسداد المبلغ المستحق وفقاً للسيولة المتوفرة لديها"،ونشير فى هذا الشان الى خلو العقد من فرض غرامة تاخير على الشركة المذكورة حال عدم التزامها بالسداد .

- عدم قيام الشركة بحساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة – وفقاً للسياسة المتبعة للشركاتها التابعة - عن إجمالي المديونية المستحقة علي الشركة المذكورة بنحو ٣٩٧ مليون جنيه منها نحو ١٩٩ مليون جنيه قيمة التمويل والمبالغ المدفوعة نيابة عنها حتي ٢٠٢٦/٦/٣٠ بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصرية رقم(٤٧)، فضلاً عن عدم موافاتنا حتي تاريخه بالعقد المبرم بين الشركتين بشان سداد تلك المبالغ.

- لم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن التعاقد مع الشركة التابعة المذكورة كعقد إيجار تشغيلى بالمخالفة لما تقضي به الفقرتين رقمى ٩٥، ٩٦من معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٩ – عقود التأجير- وقد أفادت الشركة بردها على تقرير فحص القوائم المستقلة فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ أنها تقوم بالافصاح طبقا للمعايير المحاسبية وذلك ضمن ايضاح المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة إلا أنها لم تقم بالإفصاح عن طبيعة العقد التشغيلي مع الشركة التابعة .

نوصي بسرعة إنهاء كافة الإجراءات الخاصة بتقنين وضع أرض النادي،مع موافاتنا بدراسة الجدوي الاقتصادية للتحقق من عائد الشركة، والعمل علي تحصيل مديونيات الشركة، واجراء التسويات اللازمة بشأن حساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التزاماً لما يقضي به معيار المحاسبة رقم ٤٧ ،وكذا ضرورة الإفصاح عما تم الاشارة اليه ضمن الإيضاحات المتممة.

٣- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة المسارات والكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٨ مسار بطول ١١.٨ ألف متر طولى على الترتيب بمنطقة وسط

وشرق الدلتا فقط حيث أفادت لجان السحب أن تلك المسارات غير صالحة للإستخدام لتعذر سحب الكوابل منها، فضلا عن نحو٥٢ ألف متر طولى من الكوابل النحاسية تم فصل الخدمة عنها منذ سنوات، وكذا عدم استبعاد قيمة العديد من البطاريات التي تم سرقتها من حسابات الأصول الثابتة ، ولم تتخذ الشركة أية إجراءات بشأن الكوابل التى تم فصل الخدمة عنها الامر الذى سهل سرقة العديد من هذه الكوابل، ونشير في هذا الصدد بضرورة دراسة جدوي التأمين علي الكوابل النحاسية التي لم يتم إحلالها حفاظاً علي ممتلكات الشركة.

نوصي ببحث ودراسة ما سبق الإشارة إليه وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما له من أثر علي أصول وممتلكات الشركة.

٤- عدم إستغلال الشركة للعديد من الأراضي والمباني في الأغراض المخصصة لها من أجله لإقامة سنترالات يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٩ وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو١٠٥ مليون جنيه، ولم يتم إبرام عقود بشأنها مما قد يعرض الشركة لسحب تلك الأراضي لمخالفتها لشروط التخصيص، ، فضلا عن وجود العديد من النزاعات القضائية مع بعض الجهات الادارية بالدولة بشأن تلك الاراضى، مما قد يترتب عليه ضياع عوائد استثمار المبالغ المشار اليها وقد أفادت الشركة بردها المتكرر بأنه جارى إتخاذ اللازم في هذا الشأن.

نوصي بالالتزام بشروط التخصيص وتقنين وضع تلك الاراضى للاستفادة منها فى الاغراض المخصصة لها تفاديا لتوقيع الجزاءات، أوالغاء التخصيص ومراعاة المدة المحددة لتنفيذ المشروعات تفاديا لسحب تلك الاراضى .

٥- ضعف الترابط والتنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة أدي إلى:-

أ- التأخر في إضافة بعض الأصول والتي بلغت نحو ١٧٦ مليون جنيه والتي يرجع تاريخ دخول بعضها للخدمة لعام ٢٠٢٣ مما أدي الي تحميل الفترة باهلاك بنحو ١٦١مليون جنيه.

ب- عدم تضمين حسابات الأصول الثابتة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ١.١٦٨ مليار جنيه علي الرغم من دخول بعضها الخدمة ترجع لعام ٢٠٢٤، بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) وما لذلك من أثر علي حساب الإهلاك ، تتمثل في :

- نحو ٦٣٠.٢ مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٤ وقيمة حاسبات شخصية وطابعات.
- نحو ٤٣٩ مليون جنيه قيمة تكلفة شراء الأرض المقام عليها المقر الإداري الجديد للشركة المصرية ومسدد قيمتها بالكامل منذ عام ٢٠٢٤.
- نحو ٨٠ مليون جنيه قيمة بعض عقود الدعم الفني التي دخلت الخدمة ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٥.
- نحو١٨.٦مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال توريد وتركيب وتشغيل لأنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة والتى تم إستلامها نهائيا بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٨،وقيمة الاعمال المنفذة لرفع كفاءة وتجهيز بعض المباني والسنترالات، وكذا شراء بعض الأجهزة الكهربائية لبعض المباني والتي تم استلامها ابتدائياً خلال الفترة من مايو ٢٠٢٤ حتى الربع الثاني من عام ٢٠٢٦.

نوصي بإجراء التسويات اللازمة لإظهار حسابات الأصول وكذا مصروف الإهلاك علي حقيقتهم إلتزاماً بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية .

٦- عدم قيام الشركة بتخفيض قيمة الدفعات المقدمة البالغة نحو ٦٨٨.٤ مليون جنيه والمسددة عن بعض العقود وأوامر التوريد بما تم تنفيذه من أعمال لتلك التعاقدات بنحو ٢٧٠ مليون جنيه خلال النصف الأول لعام ٢٠٢٦، مما ترتب عليه تضخيم حساب مشروعات تحت التنفيذ مقابل إثبات دائنية للموردين.

نوصي بإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن ومراعاة آثر ذلك علي الحسابات المختصة.

٧- تضمن حساب الأصول الثابتة نحو ٩٨مليون جنيه قيمة شراء شبكة إتصالات داخلية مقامة من طرف العميل منذ سنوات خاصة بأحد المجتمعات المغلقة وإهلاكها على ٥٠ عام دون فصل ما يخص المساحات المؤجرة لمدة ٧ سنوات لإقامة أبراج عليها وفقا للعقد المبرم، دون فصل البنية الأساسية عن تكلفة الكابل لإختلاف معدل الإهلاك لها عن معدل إهلاك الشبكة، كما لم تتضمن الاصول وإلتزامات الشركة قيمة شراء شبكة إتصالات أخرى باحد المجتمعات المغلقة والبالغ قيمتها نحو ٥٥ مليون جنيه شاملة تاجير ٦ مساحات لتركيب أبراج محمول ،٢ مركز بيع بناء على التعاقد المبرم فى فبراير ٢٠٢٤ وقد تبين عدم وجود لجنة فنية لدراسة تحديد معدل إهلاك الشبكات المستخدمة المشار إليهما وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) وكذا لم يتم موافاتنا بدراسات الجدوى المعدة لشرائهما.

نوصي باجراء التسويات اللازمة بفصل ما يخص المساحات ومراكز البيع المؤجرة عن تكلفة الشبكة وكذا البنية الأساسية عن تكلفة الكوابل لإظهار الحسابات علي حقيقتها إلتزاماً بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية وتشكيل لجنة فنية للوقوف على صحة معدلات إهلاك الشبكة وموافاتنا بدراسات الجدوى المشار إليها والايرادات المحققة من تلك الشبكات والموقف الحالى الخاص بمساحات ابراج المحمول ومراكز البيع التى لم يتبين لنا استلامها واستغلالها .

٨- عدم قيام الشركة بحساب القيمة الحالية لبعض عقود الدعم الفنى والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٧٩ مليون جنيه والتى سيتم سداد بعضها على مدار ٥ سنوات بالمخالفة للفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) – الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

نوصي بإجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن القيمة الحالية.

٩- عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى ومن مظاهر ذلك ما يلى :-

- استمرار تضمين الحساب بالخطأ لقيمة بعض السعات الدولية و خدمات العبورالدولية المباعة بنظام ال IRU حتى النصف الاول من عام ٢٠٢٦ بنحو ٩٨.٩٢ مليون جنيه المعادل لنحو ١.٩٠٥ مليون دولار و٩١.٥ الف يورو.

- لم يتضمن الحساب قيمة كل من:

أ- السعات التراسليه الدولية المشتراه بنظام IRU خلال الربع الثانى لعام ٢٠٢٦ بنحو ٣٤ مليون جنية المعادل لنحو ٧٠٠ الف دولار والمحملة بالخطأ علي حساب المصروفات.

ب- قيمة السعات الخاصة لكابل coral bridge بنحو ٧٢ مليون جنيه، وكذا السعات الكلية لكابل AA١ وفقا لما ورد بالبيان الفنى للمشاريع الدولية والتي مازالت مدرجة بحساب مشروعات تحت التنفيذ.

ج- قيمة السعات الخاصة بالكابل البحرى PEACE المدرجة بالبيان الفني للمشاريع الدولية خلال الربع الثانى ٢٠٢٦.

نوصى بإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لإظهار الحسابات المختصة على حقيقتهما.

١٠- تضمنت الأصول الثابتة نحو ١٧.٧٤ مليار جنيه وفقاً للإيضاح رقم ١٤ من الايضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ تكلفة أصول مهلكة دفترياً ومازالت تعمل مما يستوجب معه اعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة وفقاً لما تقضي به أحكام الفقرة (٥١) بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠)، ونشير في هذا الصدد إلي تضمين حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٧٧٦ مليون جنيه قيمة مهمات Msan علي الرغم من قيام الشركة بوضع خطة استراتيجية لإحلال الكبائن المشار اليها بنسبة ٨٠% بكبائن تعمل بنظام الفايبر بدءً من عام ٢٠٢٥ لمدة ٥ سنوات تنتهي في ٢٠٢٩.

يتعين موافاتنا بموقف ما تم تنفيذه من الخطة، وتحديد أسباب الشراء خلال عام ٢٠٢٦ في ضوء خطة الشركة، مع اتخاذ اللازم بشأن اعادة دراسة الأعمار الإنتاجية التزاماً بما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠).

١١- إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي والترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠٢١، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلي:

- تضمن المخزون بالخطأ نحو ٣٦١.٧ مليون جنيه وصحتها حساب الارصدة المدينة تتمثل فى:-
  - نحو ٢٦٣مليون جنيه قيمة ما تم سداده لتوريد بعض قطع غيار ومهمات لبعض العقود و أوامر التوريد الصادرة لبعض الموردين لم يتم ورود مشمولها وإضافتها لمخازن الشركة .
  - نحو٦٢مليون جنيه قيمة المهمات المرفوضة لعدم مطابقتها للمواصفات الفنية والغير صالحة للاستخدام بعضها مرفوع بشأنه قضايا متداولة حتى ولم يتم استبدالها بمهمات اخرى صالحة للاستخدام ولم يتم تعويض الشركة عن قيمتها بالمخالفة لاحكام المادة ٢٢ من لائحة التخزين والقواعد التفصيلية الخاصة بها.
  - وجود بعض الأصناف مازالت تحت الفحص بلغ ما أمكن منها نحو ٣٦.٧مليون يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٠.
- تم تخفيض المخزون لمقابلة المخزون الراكد والتالف بالمخازن الرئيسية بنحو ٢٤٣.٥ مليون جنيه طبقاً للدراسة المعدة في ٢٠٢٥/٦/٣٠، وتبين إلي إستمرار الشركة بتقييم

المخزون الراكد طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية وردت بلائحة التخزين وبالقواعد التفصيلية لها بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون، ونشير في هذا الصدد إلى عدم نهو اعمال اللجنة الفنية المشكلة منذ عدة سنوات لدراسة المخزون.

- تحمل الشركة ١.٧مليار جنيه منها نحو ٤٨٨ مليون جنيه عن النصف الأول لعام ٢٠٢٦ كفروق أسعار لزيادة بعض المواد الخام والمهمات، وكذا علاوات أسعار لبعض التعاقدات وأوامر التوريد علي الرغم من تأخر الموردين الممنوح لهم تلك العلاوات في التوريد وأرسال عدة انذارات لهم في هذا الشأن، وذلك بخلاف تقديم طلب من بعضهم علاوات أخري عن ذات التعاقدات بإعفائهم من علاوات التأخير تم إحالتها للجنة التوازن المالي.
- وجود العديد من بعض المهمات المنصرفة بإيصالات صرف مؤقتة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦ ولم يتم تسويتها خلال ١٥ يوم من تاريخ صرفها بالمخالفة لأحكام المادة رقم (٢٦) من القواعد التفصيلية للائحة التخزين، وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو٧ مليون جنيه .
- عدم الإنتهاء من إنشاء منظومة حسابات لجميع المخازن الفرعية أدى إلى عدم تضمين المخازن الفرعية بقيمة الأصناف المنصرفة من المخزن الرئيسي واعتادت الشركة على تحميل قيمتها على حساب المصروفات بالرغم من عدم صرفها للتشغيل ،ونشيرفى هذا الشان إلى ضعف بعض أنظمة إنذار الحريق والاطفاء الألى ببعض مخازن ومباني ومحطات إنزال الكوابل البحرية بالشركة، وقد جاء رد الشركة على تقريرنا على فحص القوائم المالية في٢٠٢٦/٣/٣١ مؤيداً لما ورد بالملاحظة.

نوصي ببحث ودراسة ما سبق الإشارة اليه واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة، مع الالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري المشار إليه لما له من أثر علي قيمة المخزون والحسابات المختصة، والعمل على تلافي أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية لمنظومة المخازن مع الإلتزام بأحكام مواد لائحة التخزين والقواعد التفصيلية المنظمة لها وما يرتبط بها من انظمة الاطفاء والحريق.

١٢- بلغ رصيد حساب العملاء نحو ١٥.٧ مليار جنيه – بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة – بنحو ٢.٩ مليار جنيه في٢٠٢٦/٦/٣٠، وتضمن الرصيد بعض المبالغ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١.٨٥٢مليار جنيه تتمثل في (نحو٥٧٢.٦ مليون جنيه مديونية متوقفة علي بعض العملاء خارج مصر، وعملاء دوائر مؤجرة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠، نحو ١.٢٦مليار جنيه مديونية متوقفة علي بعض عملاء الحكومي، ومنزلي، وتجاري ، وبيع خدمة يرجع تاريخ بعضها ما قبل عام ٢٠٠٠، ونحو ١٩.٣ مليون جنيه قيمة المتبقى من مديونية الهيئة العامة للطرق والكبارى عن الاعمال التى قامت بها الشركة منذ عام ٢٠١٧) ونشير الي عدم قيام الشركة بتقييم الرصيد المستحق بنحو ٥١٤ مليون جنيه علي بعض العملاء بالخارج المتوقفين عن السداد منذ عدة سنوات حيث لم تقم الشركة بإعادة تقييمها على سعر الإقفال في٢٠٢٦/٦/٣٠ مما يعد مخالفاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

ومازال حساب مدينين الضريبة على القيمة المضافة والمسددة عن بعض العملاء والبالغ نحو ٨١.٣ مليون جنيه متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة.

فضلاً عن وجود مبالغ معلاه بالأرصدة الدائنة متحصلات من العملاء بنحو٧٤٠.٤ مليون جنيه منها تحويلات جهات حكومية بلغت نحو٤٨٢.٤مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٧ دون تسوية.

نوصي بإتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل المديونيات المستحقة للشركة حفاظاً على حقوقها، وبحث ودراسة الأرصدة المحصلة من بعض العملاء واجراء التسويات اللازمة ومراعاة أثر ذلك على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التزاماً بمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان .

١٣- وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي وباقى قطاعات الشركة ومن مظاهر ذلك ما يلي:-

أ- عدم إدراج حسابات عملاء خارج مصر، الكوابل البحرية ،المقاصة الدولية ، مؤسسات وشركات على نظام الاوراكل الخاص بالشركة حيث تم ادراجها على نظام اكسيل القابل للحذف والاضافة مما يضعف الرقابة على تلك الحسابات، فضلا عن عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء الدولى (داخل مصر- عملاء تشغيل محلي VSAT، وعملاء المقاصة ، عملاء خارج مصر) وقد افادت الشركة بردها على فحص القوائم المالية الدورية في ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه يتم تقديم بعض الخدمات بطرق يدوية وجاري العمل على ميكنة باقي الخدمات.

ب- لم نواف بنتائج أعمال اللجنة المشكلة منذ عام ٢٠٢١ لفحص ومراجعة أعمال قطاع دعم مبيعات عملاء الشركات والمؤسسات للتحقق من صحة أرصدة العملاء الدفترية وبين أرصدتها المسجلة على منظومة الحاسب الآلي، والتي تم إعادة تشكيلها عام ٢٠٢٣، علي الرغم من إفادة الشركة بردها على تقاريرنا السابقة وأخرها تقريرنا على تقرير فحص القوائم المالية في ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه " قد تم الإنتهاء من أعمال اللجنة وسيتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمالها فور اعتماد توصياتها" وهو ما لم يتم حتي تاريخه .

نوصي بضرورة موافاتنا بنتائج أعمال اللجنة واجراء ما يلزم من تسويات في هذا الشأن، مع ضرورة تلافي أوجه القصور لإحكام نظام الرقابة الداخلية لمنظومة العملاء.

١٤- تضمنت الارصدة المدينة نحو ٢٠٠ مليون جنيه تتمثل في:

أ- نحو ٧١ مليون جنيه قيمة المتبقى من ملحق عقد الرعاية المبرم بين الشركة المصرية واحدى شركات الاستثمار الرياضى بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٦والذى أقر فيه الطرفان باستبدال الحقوق الممنوحة بحقوق اخرى بديلة وفقا لشروط واحكام هذا الملحق.

كما لم تقم الشركة بحساب القيمة الحالية لقيمة إشتراكات العاملين بالنادى لمدة ١٠ سنوات البالغ قيمتها نحو١٨٦ مليون جنيه وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

ونشير فى هذا الشأن الى قيام الشركة بتخفيض المبالغ المدفوعة مقدما بنحو٩٧مليون جنيه وتعليتها لحساب الأصول الأخرى تحملت عنه الشركة قيمة استهلاك بنحو ١٨.٢ مليون جنيه قيمة المساحات التى سيتم توفيرها من الشركة المذكورة لانشاء ابراج ومنافذ بيع اعتبارا من عام ٢٠٢٣ دون وجود محاضر تسليم لتلك المساحات.

ب- نحو ١٢٩ مليون جنيه تحت مسمى مطالبات شركة تذكرتى تخص شركة WE DATA حتى ٢٠٢٣/٤ ولم نواف بموقف الفترة من ٢٠٢٣/٥ وحتى النصف الأول لعام ٢٠٢٦ .

نوصي بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ كافة بنود ملحق العقد وموافاتنا بأسباب التأخر في التنفيذ مع الأخذ في الإعتبار المدد الزمنية للتنفيذ الفعلي للملحق، وحساب القيمة الحالية وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية،وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن مع موافاتنا بمحاضر التسليم وتحديد اسباب عدم الاستفادة من تلك الاصول مع تحديد الموقف بشأن شركة تذكرتى.

١٥- ما زال حساب التأمينات لدى جهات أخرى يتضمن نحو ٥٣ مليون جنيه تمثل قيمة مهمات مخزنية تم تسعيرها بالزيادة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية عن الإتفاق المبرم بينهما، وكذا قيمة ما قامت الهيئة بخصمه من مستحقات الشركة تحت مسمى كل من غرامات تأخير وعوائد إستثمارية، وتأمين نهائي وضمان أعمال تم بشأنها صدور ختاميات يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣ وافادت الشركة بردها أنه تم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عليها دون إيضاح ما أتخذته الشركة من إجراءات لاستيداء حقوقها، وكذا عدم إجراء المطابقة اللازمة مع هيئة المجتمعات العمرانية .

نوصي بموافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات نحو استيداء حقوقها طرف الغير.

١٦- إستمرار الشركة في تسجيل بعض الأستثمارات المدرجة ضمن بند استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والبالغ قدرها في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٦٠ مليون جنيه (بعد خصم اضمحلال بنحو ٤٠ مليون جنيه) بالتكلفة بدلاً من القيمة العادلة بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية.

نوصي بالإلتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في هذا الشأن.

١٧- لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للإتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٠٦ مليون جنيه بخلاف فروق ضريبة الدمغه المستحقة للشركة المصرية والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ /٦/٣٠، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك فى ٢٠١٩/٤/٩ بأحقية الشركة المصرية للإتصالات في إسترداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لإسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات وقد جاء رد الشركة على تقريرنا فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه "تم إقامة دعاوي قضائية علي بعض شركات الكهرباء ومازالت متداولة والبعض الآخر مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول علي مستحقات الشركة"، فضلا عن عدم تسوية الفروق بين الشركة والشركة القابضة لمياه الشرب بشأن معاملة الشركة المصرية للإتصالات بفئة محاسبة تجارية وليس سياحية وفقا لتوصية الأمانة الفنية باللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠٢٠ وقد جاء برد الشركة المتكررأنه جارى التفاوض مع شركات المياه.

نوصي بسرعة حسم الخلاف بين الشركة وكلا من شركتى الكهرباء والمياه وإجراء التسويات اللازمة ، وموافاتنا بالمستجدات فى هذا الشأن.

١٨- إستمرار تضمين كل من الحسابات المدينة ، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة وحتي عام ٢٠٢٥ بلغ ما أمكن حصره منها نحو٢.٣ مليار جنيه ، ونحو٢.٩مليار جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى ما قبل عام ١٩٨٤، ٢٠٠٠ دون تسوية، والبعض الأخر مبالغ معلاة متمثلة في (مستحقات، غرامات، رسوم، قيمة خدمات، ٠٠٠ألخ) بالحسابات ولم يتم البت فيها حتي تاريخه مما ترتب عليه تضخيم الحسابات، وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة منذ عدة سنوات لدراسة وفحص تلك

الأرصدة طبقاً للأمر الإداري رقم (٤) في ٢٠٢٠/٧/١٦ ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها، وقد جاء رد الشركة المتكرر بأنه جاري الدراسة.

وكذا تضمين الأرصدة الدائنة نحو ٦٠٤ مليون جنيه قيمة مقايسات اتاحة تكميلية يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٠ لم يتم تسويتها .

نوصي بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة، مع ضرورة سرعة إنهاء عمل اللجنة المشار اليها واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة والفحص لكل من الأرصدة المدينة والدائنة المتوقفة منذ سنوات مؤيداً بالمستندات.

١٩- تضمن حساب الايرادات المؤجلة نحو ٨٠٣ مليون جنيه المعادل لنحو ١٦ مليون دولار المحصلة من أحد عملاء الشركة لإنشاء عدد ٢ مركز بيانات وما يخصها من بنية تحتية للربط بينهما، وكذا تضمين حساب الأرصدة المدينة نحو٦٢١ مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال لصالح العميل، ولم نواف بالبروتوكول المبرم مع العميل للوقوف علي كافة حقوق والتزامات الطرفين وأثر ذلك علي حسابات الشركة ونتائج الأعمال.

نوصي موافاتنا بالبروتوكول المشار اليه بعاليه للوقوف علي كافة حقوق والتزامات الطرفين

٢٠- بلغ الالتزام المكون بمعرفة الشركة لمدة عامين لتوفير التغطية الطبية للعاملين المحالين للمعاش لمدة عامين بنحو ٣٩٠ مليون جنيه منه نحو ١٩٥ مليون جنيه تم تحميلها علي حساب المصروفات خلال النصف الأول لعام ٢٠٢٦ دون قيام الشركة بإجراء دراسة اكتوارية تتضمن المدة الزمنية للنظام وفقاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم ٣٨ " مزايا العاملين" وذلك لتحديد القيمة الحالية لالتزامات الشركة المستقبلية في ضوء الإفتراضات الأكتوارية وأعداد العاملين المتوقع إحالتهم للمعاش خلال سريان مدة النظام ، مما لم نتحقق معه من مدي كفاية ودقة الإلتزام المكون.

نوصي بضرورة قيام الشركة بإعادة تقييم الالتزام المشار اليه وفقاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصري المشار اليه بعاليه، وكذا موافاتنا بالمستندات المؤيدة لتحديد مدة سريان النظام، لما لذلك من آثر علي حساب المصروفات وقائمة الدخل الشامل.

٢١- تضمنت حسابات الأرصدة الدائنة نحو ٧٠.٨ مليون جنيه مقابل تحميل حساب المصروفات تقديرياً بذات القيمة منها مصروفات النصف الأول لعام ٢٠٢٦ بنحو ٨.٧ مليون جنيه، والتي تمثل نصيب شركة العاصمة الإدارية فى المشاركة في الإيرادات للأعمال المنفذة داخل العاصمة الإدارية الجديدة وفقا للعقد المبرم فى ٢٠١٩/٩/١١حيث لم يتم الإنتهاء حتى تاريخه من تحديد أليات تنفيذ نسب المشاركة فى الإيرادات وتكاليف إستثمارات طرفى العقد، وفقا لما تقضى به أحكام الفقرتين رقمي (٤، ٢/أ) من البند الثامن من العقد المبرم بينهما، وقد جاء رد الشركة علي تقريرنا عن فحص القوائم المالية في ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه "جاري إجراء المفاوضات اللازمة مع شركة العاصمة لتحديد نسب المشاركة الفعلية وقيمة الاستثمارات وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الانتهاء من ذلك".

نوصي بإتخاذ الإجراءات اللازمة بتفعيل بنود التعاقد بشان كل من نسب المشاركة وتكاليف إستثمارات طرفى العقد وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال .

٢٢- ظهر رصيد حساب النقدية وما في حكمها في ٢٠٢٦/٦/٣٠ بنحو٦.٤ مليار جنيه ولم تقم الشركة بإثبات رصيد المحفظة الالكترونية الخاصة بعملائها -على الرغم من إدراجها بكشوف حسابات البنوك والمصادقات البنكية - مقابل إثبات التزام مالي علي الشركة بقيمة الالتزامات الناشئة عن العقود مع تلك العملاء وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (١١) من معيارالمحاسبة المصري رقم (٢٥) الأدوات المالية – العرض التي تقضي بأن " الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلي نشأة أصل مالي لمنشأة والتزام مالي ٠٠٠،وأن الأصل المالي هو أي أصل يكون أما نقدية أو ٠٠٠الخ، وأن الالتزام المالي هو أي التزام يكون أما التزاماً تعاقدياً ٠٠٠ الخ) وكذا لم تقم الشركة بالافصاح عن ذلك ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقا لمتطلبات الفقرة رقم (٨) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠) الادوات المالية – الإفصاحات.

نوصي بالالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية المشار اليها في هذا الشأن.

٢٣- لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٣٣٤.٢ مليون جنيه وتسويتها حتي تاريخه علي الرغم من رد الشركة علي تقريرنا في ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه "جاري الفحص والتسوية في ضوء المستندات المتوفرة " بيانها كما يلى :-

- نحو ١٠١ مليون جنيه قيمة المتبقي من الدفعة المقدمة والمسددة لأحد الشركات والمستحقة في ٢٠٢٦/٥ حيث تم تحميل حساب مصروف الدعاية والاعلان بنحو ٩٩ مليون جنيه من اجمالي الدفعة البالغة ٢٠٠ مليون جنيه.
- نحو٤٣ مليون جنيه قيمة إيجارات مواقع أبراج محمول وشحن عدادات مسددة مقدما يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣.
- نحو٣٨.٨مليون جنيه قيمة الفرق في حساب فروق العملة بين سعر الصرف المعلن من البنك المركزي في ٢٠٢٦/٦/٣٠ وبين سعر الصرف التي تم علي أساسه اعادة تقييم بعض التزامات الشركة التعاقدية بالعملات الأجنبية المختلفة بحسابى دائنو شراء أصول ثابتة والموردين مما يعد مخالفاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصرية رقم ١٣ اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية.
- نحو ٣٥ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الإستثمارات فى شركات تابعة والبالغة نحو١٤مليار جنيه، وذلك بالمخالفة للمادتين رقمى (٤٠) من القانون رقم ٢لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية .
- نحو ٩٩.٧مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية المؤداه لوحدات **ACCESS MSAN** ، وخدمات **MANGMENT SERVICE**، وكذا بعض المصروفات الأخري عن الصيانة والإيجارات منذ عدة سنوات وحتي النصف الأول لعام ٢٠٢٦.
- نحو ٥ مليون جنيه والمدرجة بحساب الأرصدة المدينة قيمة مبالغ مسددة منذ عام ٢٠١٥ نيابة عن بعض شركات الاتصالات.
- نحو ٥.٦ مليون جنيه قيمة خدمات **MANGMENT SERVICE** الخاصة بتامين شبكات العاصمة الادارية

- نحو ٦.١ مليون جنيه قيمة الغرامات والرسوم الجمركية عن الاعوام السابقة والتي مازالت بحساب المدفوعات المقدمة ،وكذا مصاريف الأمن والحراسة لبعض مواقع الشركة، وفرق مصاريف استهلاك الكهرباء والمياة.

نوصي بحصر كافة المصروفات وإجراء التسويات اللازمة، مع الإلتزام بما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن لإظهار الحسابات على حقيقتها.

٢٤ ـ لم يتم تعلية الإيرادات بنحو ٢٤٥.٥ مليون جنيه بيانها كما يلى :

- نحو ٢١ مليون جنيه قيمة مسحوبات الكوابل النحاسية الفعلية عن الربع الثاني لعام ٢٠٢٦ والتى تم سحبها بموجب محاضر تسليم وفقا للبيان المعد من الشركة فى هذا الشان.
- نحو ١٤٤مليون جنيه قيمة بيع بعض مخلفات خردة ومركبات خلال عام ٢٠٢٥، والنصف الأول لعام ٢٠٢٦ تم تسليمها للمتزايدين.
- نحو ٤٧ مليون جنيه قيمة غرامات التأخير لم يتم خصمها من مستحقات بعض الموردين لتاخرهم الفعلي في التوريد عن بعض العقود بمدد تراوحت اكثر من عام، وكذا الغرامات المخصومة من مستحقات الموردين والتي تم اعتمادها من قبل الشركة مما يعد مخالفاً لأحكام المادة (٤٠) من لائحة البيع والشراء والقواعد التفصيلية لها.
- نحو ١٨.٥ مليون جنيه قيمة المنفذ من أعمال لمشروعات خدمات الاتاحة التكميلية – مجتمعات مغلقة – عن سنوات سابقة، وذلك يرجع لإتباع الشركة للأساس النقدي لعملاء المجتمعات المغلقة بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن الأمر الذي أظهر حسابات العملاء والإيرادات على غير حقيقتها.

نوصي بحصر كافة الايرادات الأخري وإجراء التصويب اللازم مع اتباع اساس الاستحقاق طبقا للأسس المحاسبية المطبقة بالشركة وما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

٢٥ـ تضمنت ايرادات بعض الخدمات المؤداة من الشركة المصرية للاتصالات لبعض شركات المحمول نحو ٢٥٥ مليون جنيه تبين وجود خلاف بشأنها ولم يتم البت فيها حتي تاريخه.

نوصي بحسم الخلاف واجراء ما يلزم من تسويات في هذا الشأن لما لذلك من أثر علي نتائج الأعمال.

٢٦ـ لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة ببعض مشروعات الشركة، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بنحو ٦٨٤.٦مليون جنيه ٦١٣.٣ مليون جنيه علي الترتيب بالرغم من الانتهاء من بعض الأعمال.

كما لم يتم تخفيض قيمة خطابات ضمان الدفعات المقدمة التي أصدرتها الشركة لصالح العميل (منذ عام ٢٠١٩) بما تم تنفيذه من أعمال طبقا للتعاقدات المبرمة مما يؤثر على ارتفاع قيمه عموله مد خطابات ضمان الدفعه المقدمه المستحقه للبنك المصدر لخطابات الضمان.

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا عن القوائم المالية في ٢٠٢٦/٣/٣١بأنه "سيتم الأعتراف بالإيراد بقيمة الفرق بين الأرصدة المدينة والدائنة في نهاية المشروع" مما يعد مخالفا لما يقضى به معيارالمحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء.

نوصي باتخاذ اللازم في هذا الشأن، وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة المصري المشار اليه بعاليه.

الاستنتاج المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع - جوانبها الهامة – عن المركز المالي للشركة فى٢٠٢٦/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذات التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً نورد ما يلى :-

١- كما هو وارد بالايضاح رقم ٣٤ من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقله المختصره للشركة المصرية للاتصالات فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ بشأن قيام الشركة خلال عام ٢٠٢٥ بتحديد صافى القيمة الدفترية للأصول المتضررة فى حادث حريق سنترال رمسيس بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٧ بنحو ١.٤٨٣ مليار جنيه حيث استلمت الشركة من شركة التامين مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه من تحت حساب التعويض لحين الانتهاء من التحقيقات وصدور التقرير النهائي في هذا الشأن، وهو الأمر الذي لم يتم حتي تاريخه .

نوصي بموافاتنا بالتقرير النهائي لنتيجة التحقيقات وتحديد كافة الأثار المالية المترتبة علي الحريق واجراء التسويات اللازمة .

٢- وجود قصور فى بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة وكذا السجلات المالية لحسابات المخزون والعملاء ومن مظاهر ذلك ما يلى :

أ- عدم إستيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا.

ب- عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها علي الرغم من تشكيل لجنة لدراسة ذلك منذ ٢٠١٧/٤ ولم يتم نهو أعمالها حتي تاريخه، ولم تقم الشركة حتي تاريخه بإصدار القواعد التنفيذية للائحة التجارية المعتمدة منذ ٢٠٢٠/٩/١٠، فضلا عن إستمرار وجود متأخرات على بعض عملاء مكاتب بيع الخدمة المرفوعين نهائياً من الخدمة بعضها غير مغطي تامينياً والبعض الأخر تزيد مديونيتهم عن التأمين المحصل.

نوصي بالعمل على تلافي أوجه القصور في سجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية لحسابات العملاء والتامينات الخاصة بها والالتزام باللائحة التجارية لإحكام أنظمة الضبط والرقابة الداخلية حفاظاً على إيرادات الشركة.

٣- وجود بعض الأصول تمثل طاقات غير مستغلة منذ عدة سنوات منها بعض سعات الكوابل الدولية التي تم استهلاكها بالكامل دون أن تستغل بلغ صافي تكلفتها ٢.٤ مليار جنيه، كما تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٢.٧ مليار جنيه قيمة ما تم انفاقه علي المشاركة في سعات الكابلات البحرية لم يتم استغلالها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢١، وكذا بعض أصول مباني وسنترالات الشركة (المعصرة، الأوبرا، مركز تحصيل بحلوان، ٠٠ألخ).

نوصي باتخاذ اللازم نحو الاستفادة واستغلال أصول الشركة حتي لا تمثل طاقات عاطلة غير مستغلة في ضوء تحمل الشركة عبء اهلاك الأصول الثابتة.

٤- تكدس بعض مخازن الشركة ببعض الأصناف والمهمات الواردة للمشروعات القومية حيث تبين أن معدل الصرف منها بطئ وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١.٠١٨مليار جنيه ونشير في هذا الصدد إلى قيام الشركة بتشكيل لجنة في ٢٠٢٤/٩/٨ لمطابقة أرصدة المخازن الرئيسية مع ما تم صرفه لمخازن مقاولي التنفيذ مع ما تم تنفيذه علي الطبيعة للتحقق منها وهو الأمر الذى لم يتم الإنتهاء منه حتى تاريخ اعداد القوائم المالية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ وقد افادت الشركة بردها على تقرير ٢٠٢٦/٣/٣١ بأن "التاخير في صرف المهمات يرجع إلي خطط وإجراءات بعض جهات الدولة" .

٥- بلغ رصيد حساب القروض والتسهيلات الائتمانية في٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٧١.٥مليار جنيه (محلى وأجنبي) و بنسبة نحو ١٧٧.٦% من حقوق الملكية تحملت الشركة عنها نحو٥.٤ مليار جنيه فوائد مدينة خلال الفترة ونشير فى هذا الصدد لزيادة التسهيلات الائتمانية الدولارية خلال الفترة حيث بلغت نحو ١٥٤ مليون دولار مقابل نحو ١٣١.٥مليون دولار فى٢٠٢٦/٣/٣١، وانه كلما انخفض معدل تغطية الفوائد و معدل تغطية أعباء الدين يؤدي إلى خلل بالهيكل التمويلي للشركة وكذا ليشير لزيادة الاقتراض بالعملة الأجنبية الى تحمل الشركة لأعباء خدمة الدين وأعباء إضافية نتيجة لتحرير سعر الصرف، ولما لذلك من أثر علي نتائج أعمال الشركة.

نوصي بإعادة النظر في الهيكل التمويلي للشركة والعمل على زيادة اعتماد الشركة على التمويل الذاتي والحد من تزايد قيمة القروض و الدين الخارجي .

٦- إستمرار الشركة في الاستثمار في شركات بنحو ٣٩.٦٥ مليون جنيه مكون عنها إضمحلال بكامل القيمة ولم تحصل الشركة عنها أية عوائد نقدية ، وكذا لم نواف بما إتخذته الشركة من إجراءات للتخارج من تلك الشركات التي لم تجني عائد، أو التي لم تبدأ النشاط، أو تحت التصفية تنفيذاً لتوصيات لجنة الإستثمار وفقا للوارد برد الشركة علي تقاريرنا السابقة .

نوصي بإعادة النظر في جدوى إستمرار الشركة في الإستثمارات التي لا تجني ايه عوائد منها.

٧- لم تقم الشركة حتي تاريخه بتحصيل نصيبها من إيرادات توزيعات إستثماراتها المالية المستحقة والبالغة نحو ٦٦.٦ مليون جنيه منها نحو٤٤مليون جنيه قيمة المبالغ التي تقرر توزيعها من أرباح شركة عرب سات عن عدة سنوات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)، وقد أفادت الشركة بردها على تقريرنا عن الربع الاول من عام ٢٠٢٦ بأنه "تم إعداد مقترح تعديل اتفاقية المؤسسة بما يتيح للشركة المصرية للاتصالات الحصول على توزيعات الارباح دون ربطها بأى مديونيات على مؤسسات أخرى مشاركة وتم اعتماده من الجمعية العامة لشركة عرب سات فى ٢٥ يونيو ٢٠٢٦"، والباقي بنحو ٢٢.٦ مليون جنيه من بعض الشركات الأخري المستثمر فيها .

نوصي بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الشركة لايراداتها المستحقة في ضوء موافقة الجمعية العامة لشركة المشار اليها.

٨- بلغ رصيد النقدية المحتجزة لدي بعض البنوك نحو ٧١٨.٢ مليون جنيه كما هو وارد بالايضاح رقم (٢١) منها نحو ١٢٧.٥مليون جنيه قيمة حجز إداري لصالح عدة جهات إدارية بالدولة يرجع بعضها لعام ٢٠٠١ علي الرغم من صدور الفتوي رقم ٥٤/١/٤٩١ في ٢٠١٧/٩/٢٧من الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع والتي انتهت الي "عدم جواز توقيع الحجز الإداري علي أموال الشركة المصرية للاتصالات لتحصيل ما يستحق للوحدة المحلية ٠٠٠٠ ألخ"، وكذا وجود العديد من الخطابات الواردة من بعض البنوك خلال العام تفيد رفع الحجز الإداري لديها.

فضلاً عن عدم موافاتنا باسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة لصالح الشركة برفع الحجز الإداري عن بعض المبالغ على الرغم من إفادة الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة وأخرها تقريرنا عن فحص القوائم المالية في ٢٠٢٦/٣/٣١ بأنه" جاري استخراج الصيغ التنفيذية لها واعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها " وهو الأمر الذي لم يتم، مما أضاع على الشركة الإستفادة من عوائد تلك المبالغ .

نوصي بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الحجز الإداري في ضوء الفتوي المشار اليها حفاظاً علي أموال الشركة، وكذا سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الصيغ التنفيذية للأحكام التي صدرت لصالح الشركة والتنسيق مع البنوك لرفع تلك الحجوزات لما له من آثر على عوائد الشركة.

٩- بلغ رصيد عملاء فاتورة أفراد بقطاع المحمول فى٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو١.١مليار جنيه منها نحو ٢٩٩ مليون جنيه متأخرات على بعض الأفراد يرجع تاريخ بعضها لأكثر من عام وهو ما يخالف شروط التعاقد، كما بلغ رصيد عملاء فاتورة شركات نحو ٩٦٧ مليون جنيه منها نحو ٢٣٧ مليون جنيه قيمة فواتير مستحقة عن السنوات من ٢٠١٩ حتي ٢٠٢٥.

نوصي بضرورة موافاتنا بأسباب ذلك، والعمل علي تحصيل مديونياتها المستحقة لدي عملائها بما يعود بالنفع علي الشركة.

١٠- مخالفة الشركة لأحكام المادة (٧) من القانون رقم (١٦ لسنة ٢٠١٨المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١) بشأن انشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم حيث لم تقم الشركة بتحصيل قيمة ضريبة قدرها خمسة جنيهات علي كافة الخدمات والمستندات التي تقدمها أو تصدرها ٠٠٠ بناءً على طلب ذوى الشأن ، وقد جاء رد الشركة يفيد " بأن

المادة المشار إليها بالقانون لا تنطبق على الشركة المصرية للإتصالات وشركاتها التابعة لأن الشركة لا تملك سلطة زيادة أسعار التجزئة بإرادتها المنفردة ... لعدم وجود نص في القانون يحدد آلية التطبيق في الخدمات التجارية، فضلاً عن إرتفاع أسعار الخدمات مقارنةً بغيرها من الشركات بما يؤثر سلباً علي المركز التنافسي للشركة وشركاتها التابعة ...".

نوصي بالإلتزام بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتطبيق ما يقضي به القانون المشار اليه.

تحريراً في :١٩/ ٨/ ٢٠٢٦

مراقبوا الحسابات

"محاسبة / هناء أحمد عبد المنعم " "محاسبة/ مروة حسين ابراهيم" " محاسب / أحمد عبد الجليل ابراهيم"

وكلاء الوزارة

"محاسب / حسن سعيد يوسف "

"محاسبة / سهام عبد اللطيف"

"محاسبة/ عبير طلعت فايد "

"محاسب / هويدا السيد صابر"

" محاسبة / أماني حنفي الرشيدي"

"محاسب /مصطفي محمد خضير"

الوكيل الاول

مدير ادارة مراقبة الحسابات

"محاسبة / نبيلة محروس حلمي"

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

تقريـــر الفحص المحدود
عن القوائم المـــــالية المجمعة الدورية المختصرة
للشركة المصرية للإتصالات فى ٢٠٢٦/٦/٣٠

****

إلى الســـادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المجمعة المختصرة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية" وشركاتها التابعة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ وكذا القوائم المجمعة المختصرة للدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة .

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة والمعلومات التي حصلنا عليها من الإدارة نشير إلى ما يلي: -

١. لم نواف بالقوائم المالية للشركة التابعة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكوابل البحرية – مينا" في ٢٠٢٦/٦/٣٠ ، وما تم موافاتنا به من قوائم مالية للشركات التابعة الأخري غير معتمدة كما لم نواف بتقارير الفحص المحدود لمراقبو حسابات تلك الشركات عن مراجعتهم لتلك القوائم في ٢٠٢٦/٦/٣٠ مما لم نتمكن معه من التحقق من صحتها.

كما تم إعداد القوائم المالية المجمعة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ باستخدام بيانات مالية غير معتمدة وغير مدققة للشركات الشقيقة في ذات التاريخ الأمر الذي لم يُمكنا من الوقوف على صحة نصيب الشركة في حقوق المساهمين في الشركات الشقيقة.

نوصي بموافاتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة والشقيقة ، وكذا تقارير الفحص المحدود لمراقبو الحسابات عن مراجعتهم لتلك القوائم.

٢. لم يتأثر رصيد كل من حسابي "إستثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية ، نصيب الشركة في أرباح شركات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية" بالقوائم المالية المجمعة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ بنصيب المجموعة في نتائج أعمال النصف الأول من العام المالي الحالي لشركة "ماتريكس للتكنولوجيا المتطورة والحلول المتكاملة" (شركة شقيقة) وذلك بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" والتي تقضي بتسجيلها طبقاً لطريقة حقوق الملكية.

نوصي بإجراء التصويب اللازم ومراعاة الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.

٣. الاستمرار في تسجيل بعض الاستثمارات المدرجة ضمن بند "استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر" **بالتكلفة** بدلاً من القيمة العادلة طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية، والبالغة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٦٠ مليون جنيه (بعد خصم إضمحلال قدره نحو ٤٠ مليون جنيه).

نوصي بالالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.

٤. تم حساب الالتزامات الضريبية المؤجلة عن الأرباح الغير موزعة بالشركات التابعة والشقيقة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ بنحو ٤.٦٤٥ مليار جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي:-

أ) لم يتم حساب الإلتزامات الضريبية المؤجلة عن رصيد الأرباح المرحلة الظاهر في ٢٠٢٦/٦/٣٠ بكل من :

- شركة ماتريكس للتكنولوجيا المتطورة والحلول المتكاملة (شركة شقيقة) والبالغ نحو ٨.٨ مليون جنيه.
- شركة سنترا للصناعات الالكترونية (شركة تابعة) والبالغ نحو ٢.٧٧٥ مليون جنيه.

ب) عدم خصم المبلغ المقترح توزيعه لكل من العاملين ومجلس الإدارة لكل من :-

- شركة الشرق الأوسط للإتصالات اللاسلكية "ميرك" من أرباح النصف الأول من العام المالي الحالي ٢٠٢٦ والبالغة نحو ١٩.٤٨٨ مليون جنيه.
- الشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية "مينا" من أرباح النصف الأول من العام المالي الحالي ٢٠٢٦ والبالغة نحو ١٧.٢٤ مليون جنيه.

ج) خصم قيمة إحتياطي قانوني من أرباح الربع الأول لبعض الشركات (بواقع ٥%) علي الرغم من بلوغ الإحتياطي القانوني لتلك الشركات لنصف قيمة رأس المال ، ومثال ذلك ما يلي:

- نحو ٣.٠٧٦ مليون جنيه بالشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني.
- نحو ٩٧٤ ألف جنيه بشركة الشرق الأوسط للإتصالات اللاسلكية "ميرك".

نوصي بإجراء التصويب اللازم.

٥. وجود العديد من الملاحظات والتي لها تأثير علي قائمتي المركز المالي المجمع والدخل المجمعة والواردة بتقريـــر الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المـــالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ ومن أهمها ما يلي:-

أ- تضمين حسابات الأصول الثابتة نحو ١.٣ مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية – صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها، وجدير بالذكر أنه قد ورد بالشهادات الصادرة من مصلحة الضرائب العقارية عن وجود بعض الأراضي بمساحات مختلفة مسجلة باسماء أشخاص أو منافع عامة.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها، وقد قامت الشركة بإصدار قرار إداري في ٢٠٢٦/٤/١٩ لحصر ولجرد جميع الأراضي والمباني ودراسة الموقف القانوني لها تمهيداً لتقنين أوضاعها، هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

ونشير في هذا الشأن إلي وجود العديد من المطالبات الواردة من بعض الجهات الحكومية وكذا التعديات علي بعض أملاك الشركة تتمثل فيما يلي:

- نحو ٩٢٦.٤ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع والمقام عليها بعض سنترالات الشركة والمدرجة ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات.

- وجود العديد من التعديات علي بعض أملاك الشركة بمناطق الشركة المختلفة (أراضي- مباني – سنترالات) مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠.

نوصي بالالتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي ، وموافاتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية والطعون المرفوعة بشأن بعضها واتخاذ اللازم لتجديد عقود حق الانتفاع قبل انتهائها وسداد المستحق عليها، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضي المملوكة للشركة، والالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها بشأن الإفصاح المشار إليه عاليه.

ب- عدم تقنين وضع الأرض المقام عليها نادي الشركة بالمعادي والمخصصة للشركة من مصلحة الأملاك الأميرية لإقامة محطة لاسلكية عليها منذ عام ١٩٥٥والذى تم الاشارة فى التخصيص المشار اليه انه فى حالة إستخدامها لغير الغرض المخصصة لاجله ترد إلى مصلحة الاملاك الاميرية ، كما تضمنت أصول النادى نحو ١٠٢ مليون جنيه القيمة الحالية لحق الإنتفاع للأرض التى تم استئجارها لمدة ٢٠ عام من وزارة الإتصالات لإنشاء وإدارة وتشغيل مراكز تدريب مفتوحة فى مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمستخدمة فى غير الغرض المخصصة من اجله بالمخالفة للبند رقم (٤) من التعاقد المبرم

بين الشركة ووزارة الإتصالات وكذا الموافقة الصادرة من الهيئة العامة للإستثمار بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٥ مما قد يعرض الشركة لسحب الارض وما عليها من إنشاءات طبقا لما يقضى به البند رقم (١٥) من التعاقد المشار إليه .

وأوصينا بسرعة إنهاء كافة الإجراءات الخاصة بتقنين وضع أرض النادي مع موافاتنا بدراسة الجدوي الاقتصادية للتحقق من عائد الشركة.

ج- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة المسارات والكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٨ مساربطول ١١.٨ ألف متر طولى على الترتيب بمنطقة وسط وشرق الدلتا فقط ، فضلا عن نحو ٥٢ الف متر طولى من الكوابل النحاسية تم فصل الخدمة عنها منذ سنوات، وكذا عدم استبعاد قيمة العديد من البطاريات التي تم سرقتها من حسابات الأصول الثابتة.

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما له من أثر علي أصول وممتلكات الشركة.

د- عدم تضمين حسابات الأصول الثابتة والأصول الأخري في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ١.١٦٨مليار جنيه بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) " الأصول الثابتة وإهلاكاتها "وما لذلك من أثرعلي حساب الإهلاك تتمثل في :

- نحو ٦٣٠.٢ مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٤ وقيمة حاسبات شخصية وطابعات.
- نحو ٤٣٩ مليون جنيه قيمة تكلفة شراء الأرض المقام عليها المقر الإداري الجديد للشركة المصرية ومسدد قيمتها بالكامل منذ عام ٢٠٢٤.
- نحو ٨٠ مليون جنيه قيمة بعض عقود الدعم الفني التي دخلت الخدمة ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٥.
- نحو١٨.٦ مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال توريد وتركيب وتشغيل لأنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة والتى تم إستلامها نهائيا بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٨،وقيمة الاعمال المنفذة لرفع كفاءة وتجهيز بعض المباني والسنترالات، وكذا شراء بعض الأجهزة الكهربائية لبعض المباني والتي تم استلامها ابتدائياً خلال الفترة من مايو ٢٠٢٤ حتى الربع الثاني من عام ٢٠٢٦.

نوصي بإجراء التسويات اللازمة لإظهار حسابات الأصول وكذا مصروف الإهلاك علي حقيقتهم.

ه- تضمنت الأصول نحو ٩٨ مليون جنيه قيمة شراء شبكة إتصالات داخلية مقامة من طرف العميل منذ سنوات خاصة بأحد المجتمعات المغلقة وإهلاكها على ٥٠ عام دون فصل ما يخص المساحات المؤجرة لمدة ٧ سنوات لإقامة أبراج عليها وفقا للعقد المبرم، دون فصل البنية الأساسية عن تكلفة الكابل لإختلاف معدل الإهلاك لها عن معدل إهلاك الشبكة، كما لم تتضمن الاصول وإلتزامات الشركة قيمة شراء شبكة إتصالات أخرى باحد المجتمعات المغلقة والبالغ قيمتها نحو ٥٥ مليون جنيه شاملة تاجير ٦ مساحات لتركيب أبراج محمول ،٢ مركز بيع بناء على التعاقد المبرم فى فبراير ٢٠٢٤.

نوصي باجراء التسويات اللازمة

عدم قيام الشركة بتخفيض قيمة الدفعات المقدمة البالغة نحو ٦٨٨.٤ مليون جنيه والمسددة عن بعض العقود وأوامر التوريد بما تم تنفيذه من أعمال لتلك التعاقدات خلال النصف الأول لعام ٢٠٢٦، مما ترتب عليه تضخيم حساب مشروعات تحت التنفيذ مقابل إثبات دائنية للموردين.

نوصي بإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن ومراعاة آثر ذلك علي الحسابات المختصة.

و- عدم قيام الشركة بحساب القيمة الحالية لبعض عقود الدعم الفنى والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٧٩ مليون جنيه والتى سيتم سداد بعضها على مدار ٥ سنوات وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) – الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

نوصي بإجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن القيمة الحالية.

ز- عدم صحة حـ / الأصول الأخرى ومن مظاهر ذلك ما يلى :-

- لم تقم الشركة بإستبعاد تكلفة بعض السعات الدولية المباعة بنظام IRU خلال العام من حساب أصول حق الانتفاع والبالغ قيمتها البيعية نحو ٩٨.٩٢ مليون جنيه المعادل لنحو ١.٩٠٥ مليون دولار و٩١.٥ الف يورو على بعض الكوابل.
- لم يتضمن الحساب قيمة كل من:

- السعات التراسليه الدولية المشتراه بنظام IRU لخدمة (BHW) خلال الربع الثانى لعام ٢٠٢٦ بنحو ٣٤ مليون جنية المعادل لنحو ٧٠٠ الف دولار والمحملة بالخطأ علي حساب المصروفات.
- قيمة السعات الخاصة لكابل coral bridge بنحو ٧٢ مليون جنيه، وكذا السعات الكلية لكابل AA١وفقا لما ورد بالبيان الفنى للمشاريع الدولية والتي مازالت مدرجة بحساب مشروعات تحت التنفيذ.
- قيمة السعات الخاصة بالكابل البحرى PEACE المدرجة بالبيان الفني للمشاريع الدولية خلال الربع الثانى ٢٠٢٦.

نوصى بإجراء التسوية اللازمة لإظهار حسابات الأصول والإستهلاك على حقيقتهما.

ح- تضمن المخزون بالخطأ نحو ٣٢٥ مليون جنيه وصحتها حساب الارصدة المدينة تتمثل فى :-

- نحو٢٦٣ مليون جنيه قيمة ما تم سداده على ذمة إعتمادات مستندية لتوريد بعض قطع غيار ومهمات لبعض العقود و أوامر التوريد الصادرة لبعض الموردين لم يتم ورود مشمولها وإضافتها لمخازن الشركة .

- نحو ٦٢ مليون جنيه قيمة المهمات المرفوضة لعدم مطابقتها للمواصفات الفنية والغير صالحة للاستخدام ولم يتم استبدالها بمهمات اخرى صالحة للاستخدام.

نوصي بإجراء التسويات اللازمة.

ط- تم تخفيض المخزون لمقابلة المخزون الراكد والتالف بالمخازن الرئيسية بنحو ٢٤٣.٥ مليون جنيه طبقاً للدراسة المعدة في ٢٠٢٥/٦/٣٠، وتبين إلي إستمرار الشركة بتقييم المخزون الراكد طبقا لأسس زمنية ونسب منوية وردت بلائحة التخزين وبالقواعد التفصيلية لها بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون.

يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.

ي- عدم قيام الشركة بتقييم الرصيد المستحق بنحو ٥١٤ مليون جنيه علي بعض العملاء بالخارج المتوقفين عن السداد منذ عدة سنوات حيث لم تقم الشركة بإعادة تقييمها على سعر الإقفال في ٢٠٢٦/٦/٣٠ مما يعد مخالفاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

نوصي بإجراء التصويب اللازم.

عدم تسوية نحو٧٤٠.٤ مليون جنيه متحصلات من العملاء منها تحويلات جهات حكومية بلغت نحو٤٨٢.٤ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٧ معلاه بالأرصدة الدائنة.

نوصي باجراء التسويات اللازمة ومراعاة أثر ذلك على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التزاماً بمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان .

ك- لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٢٠٠ مليون جنيه بيانها كما يلى :-

- نحو ١٠١ مليون جنيه قيمة المتبقي من الدفعة المقدمة والمسددة لشركة انجريدينس والمستحقة في ٢٠٢٦/٥
- نحو ٤٣ مليون جنيه قيمة ايجارات مواقع ابراج محمول وشحن عدادات مسددة مقدما يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣ .
- نحو٣٨.٨ مليون جنيه قيمة الفرق في حساب فروق العملة بين سعر الصرف المعلن من البنك المركزي في ٢٠٢٦/٦/٣٠ وبين سعر الصرف التي تم علي أساسه اعادة تقييم بعض التزامات الشركة التعاقدية بالعملات الأجنبية المختلفة بحسابى دائنو شراء أصول ثابتة والموردين.
- نحو٥.٦ مليون جنيه قيمة خدمات MANGMENT SERVICE الخاصة بتامين شبكات العاصمة الادارية، والفوائد التمويلية الناتجة عن أحد مشروعات الشركة، وكذا قيمة القسط المستحق لتامين السيارات عن شهر مارس ٢٠٢٦.
- نحو ٥ مليون جنيه والمدرجة بحساب الأرصدة المدينة قيمة مبالغ مسددة منذ عام ٢٠١٥ نيابة عن بعض شركات الاتصالات.

- نحو ٦.١ مليون جنيه قيمة الغرامات والرسوم الجمركية عن الاعوام السابقة والتي مازالت بحساب المدفوعات المقدمة ،وكذا مصاريف الأمن والحراسة لبعض مواقع الشركة، وفرق مصاريف استهلاك الكهرباء والمياه.
- قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الإستثمارات فى شركات تابعة وذلك بالمخالفة للمادتين رقمى (٤٠ ، ٤٦) من القانون رقم ٢لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.

نوصي بحصر كافة المصروفات وإجراء التسويات اللازمة.

ل- بلغ الالتزام المكون بمعرفة الشركة لتوفير التغطية الطبية للعاملين المحالين للمعاش بنحو ٣٩٠ مليون جنيه منه نحو ١٩٥ مليون جنيه تم تحميلها علي حساب المصروفات خلال النصف الأول لعام ٢٠٢٦ دون قيام الشركة بإجراء دراسة اكتوارية وفقاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم ٣٨ " مزايا العاملين" وذلك لتحديد القيمة الحالية لالتزامات الشركة المستقبلية في ضوء الفتراضات الديموغرافية وأعداد العاملين المتوقع إحالتهم للمعاش خلال سريان النظام، فضلاً عن عدم إتخاذ قرارات منظمة لتحديد مدة النظام من السلطة المختصة، مما لم نتحقق معه من مدي كفاية ودقة الإلتزام المكون.

نوصي بضرورة قيام الشركة بإعادة تقييم الالتزام المشار اليه وفقاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصري المشار اليه بعاليه، وكذا موافاتنا بالمستندات المؤيدة لتحديد مدة سريان النظام، لما لذلك من آثر علي حساب المصروفات وقائمة الدخل الشامل.

م- لم يتم تعلية الإيرادات بنحو ١٨٣.٥ مليون جنيه بيانها كما يلى :

- نحو ١٤٤ مليون جنيه قيمة بيع بعض مخلفات خردة ومركبات خلال عام ٢٠٢٥، والنصف الأول لعام ٢٠٢٦.
- نحو ٢١ مليون جنيه قيمة مسحوبات الكوابل النحاسية الفعلية عن الربع الثاني لعام ٢٠٢٦ والتى تم سحبها بموجب محاضر تسليم وفقا للبيان المعد من الشركة فى هذا الشان.
- نحو ١٨.٥ مليون جنيه قيمة المنفذ من أعمال لمشروعات خدمات الاتاحة التكميلية – مجتمعات مغلقة –عن سنوات سابقة.

نوصي بحصر كافة الايرادات وإجراء التصويب اللازم.

ن- تضمنت الايرادات نحو ٢٥٥ مليون جنيه قيمة بعض الخدمات المؤداة من الشركة المصرية للاتصالات لبعض شركات المحمول تبين وجود خلاف بشأن بعضها ولم يتم البت فيها حتي تاريخه.

نوصي بحسم الخلاف واجراء ما يلزم من تسويات في هذا الشأن لما لذلك من أثر علي نتائج الأعمال.

س- لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة ببعض مشروعات الشركة، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بنحو ٦٨٤.٦ مليون جنيه، ٦١٣.٣ مليون جنيه علي الترتيب بالرغم من الانتهاء

من بعض الاعمال بالمخالفة لما يقضى به معيارالمحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

ويتصل بما سبق تضمن حساب الأرصدة الدائنة - الايرادات المؤجلة - نحو ٨٠٣ مليون جنيه المعادل لنحو ١٦ مليون دولار المحصلة من أحد عملاء الشركة لإنشاء عدد ٢ مركز بيانات وما يخصها من بنية تحتية للربط بينهما، وكذا تضمين حساب الأرصدة المدينة نحو ٦٢١ مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال لصالح العميل، ولم نواف بالبروتوكول المبرم مع العميل للوقوف علي كافة حقوق والتزامات الطرفين وأثر ذلك علي حسابات الشركة ونتائج الأعمال.

نوصي بإجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة المصري المشار اليه عاليه.

<u>الإستنتاج المتحفظ</u>

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ وعن نتائج أعمالها المجمعة وعن تدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذات التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

<u>مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :-</u>

١. استمرار الشركة في الاستثمار في شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر إضمحلال بكامل القيمة والبالغة **نحو ٣٩.٨ مليون جنيه.**

ويتصل بما سبق ساهمت الشركة المصرية (الأم) في العديد من الشركات (استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نورد بشأن بعضها ما يلى: -

أ- **شـــــركة كويك تل** مستثمر فيها بمبلغ نحو١١.٥٢٤ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٢، وتم حساب اضمحلال لتلك القيمة في السنوات السابقة نظراً لتدهور نتائج أعمالها واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتى صدور حكم محكمة استئناف عالي القاهرة الاقتصادية في الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بإشهار إفلاس تلك الشركة.

نوصي بموافاتنا بحساب التصفية حال الإنتهاء من إعداده وورود للشركة وأثر الحكم المشار إليه على استثمار الشركة المصرية في الشركة المذكورة.

ب- **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه وقد تم حساب اضمحلال بكامل قيمة الاستثمار خلال الأعوام السابقة، وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٥.٠١٢ مليون جنيه (طبقاً لأخر قوائم مالية تم موافاتنا بها) لتبلغ جملة الخسائر المرحلة للشركة نحو ١٠٥.٥٧١ مليون جنيه بنسبة ١٥٠.٨ % من رأسمالها المصدر ، هذا وقد سبق وأن أوصت لجنة الاستثمار بالشركة الأم في ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات في الشركة المذكورة ، وقد أفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة علي مراجعة قوائمها المالية المجمعة بان الشركة مازالت تحقق خسائر وهو ما يضعف موقف الشركة في حالة التخارج وكذلك عدم رغبة المساهمين الحاليين بشراء أي حصة من

حصص المساهمين الاخرين في ضوء الموقف الحالي بالإضافة الي أن بعض المساهمين لم يقوموا باستكمال حصصهم في رأس المال.

نوصي بموافاتنا بأخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة تطبيقاً لقرار لجنة الاستثمار في ٢٠١٧/٧/٢٦.

٢. تحقيق بعض الشركات التابعة لخسائر وإنخفاض الأداء المالي للبعض الآخر، ومن ذلك على سبيل المثال:-

(أ) **شركة تي إي إس للاستثمار الرياضي**

حققت الشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ صافي خسارة نشاط بنحو ٣.٨٣٥ مليون جنيه، وحققت صافي خسارة بنحو ٥٤.٠٩٥ مليون جنيه (متأثرة بتكاليف تمويلية "القيمة الحالية لعقود التأجير التشغيلي" البالغة نحو ٥٩.٨١١ مليون جنيه) لتبلغ جملة الخسائر المرحلة للشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٢٩٨.٧ مليون جنيه.

(ب) **شركة سنترا للصناعات الالكترونية**

حققت الشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ صافي خسارة نشاط بنحو ١.٩ مليون جنيه مقابل صافي ربح بنحو ٤ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ "الفترة المقابلة"، وحققت صافي خسارة بنحو ٢.١٥٩ مليون جنيه ٢٠٢٦/٦/٣٠ مقابل صافي ربح بنحو ٢ مليون جنيه في "الفترة المقابلة" (بإنخفاض قدره نحو ٤.١٥٩ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها نحو ٢٠٨ %).

(ج) **شركة سنترا للتكنولوجيا**

حققت الشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ مجمل ربح النشاط بنحو ٥٩.٧ مليون جنيه مقابل نحو ٦٧ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ "الفترة المقابلة" (بإنخفاض قدره نحو ٧.٣ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ١١ %) كما حققت الشركة صافي ربح بنحو ٢١.٨٣٢ مليون جنيه في ٢٠٢٦/٦/٣٠ مقابل نحو ٧١.٦ مليون جنيه "الفترة المقابلة" (بإنخفاض قدره نحو ٤٩.٧٦٨ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٧٠ %).

وأوصينا بموافاتنا بأسباب ما سبق الإشارة إليه والعمل على النهوض بنتائج أعمال الشركات التابعة لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة الأم.

ونشير في هذا الشأن إلي ما ورد بالإيضاح رقم (٢٣) فقد بلغ إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٧١.٥٠٨ مليار جنيه منها نحو ٤٢.٤٦٣ مليار جنيه بنسبة قدرها ٥٩ % يستحق خلال عام)، هذا وقد حققت المجموعة صافي ربح نشاط بنحو ١٧.٥٨٢ مليار جنيه وحققت صافي ربح (بعد الضريبة) بنحو ١٥.٢٧٤ مليار جنيه متأثرة بالتكاليف التمويلية البالغة نحو ٧.٣٣٩ مليار جنيه (منها نحو ٥.٠١٩ مليار جنيه مصروفات وفوائد تمويلية، نحو ١.٩٥٦ مليار جنيه فروق تقييم أرصدة العملات الأجنبية).

نوصي بإعداد الدراسات اللازمة لتقليص الإعتماد على مصادر التمويل الخارجية درءاً لتكبد المجموعة أعباء تمويلية متزايدة، مع مراعاة سداد شركات المجموعة إلتزاماتها الدولارية في المواعيد المُقررة في ضوء تقلبات أسعار الصرف.

٣. لم يتم تحصيل مبلغ نحو ٥٥.٦١٢ مليون جنيه تمثل حصة المجموعة المقررة من توزيعات أرباح الشركات التالية:-

- نحو ٤٤ مليون جنيه (المعادل لنحو ٨٩٤ ألف دولار) تخص توزيعات أرباح شركة "عرب سات" عن أعوام (٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤،٢٠٢٥) وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنه تم اعداد مقترح تعديل اتفاقية المؤسسة بما يتيح للشركة المصرية للاتصالات الحصول على توزيعات الأرباح دون ربطها بأى مديونيات على مؤسسات أخرى مشاركة وتم اعتماد هذا المقترح من الجمعية العامة لشركة عرب سات في ٢٥ يونيو ٢٠٢٦ جاري استكمال إجراءات اعتماد تعديل المادة ومن ثم سيتم تحصيل المديونية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٦.
- نحو ٩.٧٤٣ مليون جنيه نصيب الشركة المصرية للإتصالات من توزيعات أرباح صندوق تنمية صناعة التكنولوجيا عن عام ٢٠٢٤ وفقاً لقرار الجمعية العامة للصندوق المنعقدة في ١٩ مايو ٢٠٢٦.
- نحو ١.٨٦٩ مليون جنيه نصيب الشركة المصرية للإتصالات من توزيعات أرباح شركة تكنولوجيا المعلومات المدنية (CITC) عن العام المالي ٢٠٢٥.

نوصي بإتخاذ اللازم للحصول على توزيعات الأرباح المستحقة وفقاً لأحكام المادة (٤٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتي تقضي باستحقاق حصة المساهم من الأرباح وأن يقوم مجلس إداراتها بتوزيعها خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور قرار الجمعية للشركات العاملة داخل جمهورية مصر العربية، استكمال الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونية طرف شركة "العرب سات".

٤. لم نواف بمحاضر إجتماع الجمعيات العمومية العادية لبعض الشركات التابعة والمبوبة من خلال الدخل الشامل الآخر وكذا كافة الشركات الشقيقة والخاصة بإعتماد قوائمهم المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

يتعين سرعة موافاتنا بها.

تحريراً في: ١٩/ ٨/ ٢٠٢٦

مراقبا الحسابات

محاسبة/ نهي عبد الوهاب محمد — **محاسبة/علا منير العبد** — **محاسب/ سالي مصطفي سنبل**

وكلاء الوزارة

محاسب/ خالد حسن سالم — **محاسب/ تامر سيد حسن** — **محاسب/ داليا أحمد بسيوني**

محاسب/ إيهاب سالم محمود — **محاسب/ خالد عبد المحسن اسماعيل**

الوكيل الاول

مدير ادارة مراقبة الحسابات

"محاسبة / نبيلة محروس حلمي"